فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
اهداء	I
كلمة شكر وتقدير	II
ملخص عام	III
فهرس المحتويات	V-VI
فهرسالاشكال	VII
فهرسالجداول	IIIV
قائمة المختصرات	VX
مقدمة عامـــة	(أ-ح)
الفصل الأول :.مدخل إلى تقييم المؤسسات	
تمهيد	2
المبحث الأول: :أساسيات حول التقييم	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول القيمة	3
المطلب الثاني: القيمة والسعر	9
المطلب الثالث: تقييم المؤسسات	10
المبحث الثاني:مراحل عملية التقييم	13
المطلب الأول: عناصر مخطط العمل	13
المطلب الثاني:تشخيص المؤسسة	14
خلاصة الفصل ا الأول	20
الفصل الثاني :. طرق تقييم المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام محاسبي مالي	
تمهيد	22
المبحث الأول: عرض النظام المحاسبي المالي	23
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	23

المطلب الثاني: أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي	29
المطلب الثالث : الكشوفات والوثائق المحاسبية الضرورية لعملية التقييم	32
المبحث الثاني : مقاربات تقييم المؤسسات الاقتصادية	35
المطلب الأول: مقاربة الذمة المالية	35
المطلب الثاني : مقاربة التدفقات	42
المطلب الثالث:مقاربة فائض القيمة	48
الفصل الثالث : دراسةحالةالمؤسسةالصناعيةللأغطيةوالنسيج sofactتيسمسيلت	
تمهيد	53
المبحث الاول :مدخل حول مؤسسة صوفاكت.	54
المطلب الاول : **تعريف المؤسسة**	54
المطلب الثاني: **منتجات و وظائف مؤسسة صوفاكت .**	56
المطلب الثالث: **أهداف المؤسسةودورها في الاقتصاد الوطني**	58
المطلب الرابع:**الهيكل التنظيمي لمؤسسة صوفاكت:**	59
المبحث الثاني :قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي المطبقة في مؤسسة صوفاكت	64
المطلب الاول:**قواعد التسجيل المحاسبي في المؤسسة**	64
المطلب الثاني ::**التقييم المحاسبي في المؤسسة**	69
خلاصة الفصل الثالث	73
خاتمةعامة	74
قائمة المصادر والمراجع	78

فهرس الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1-1	العلاقة بين مختلف أنواع قيمة المؤسسة و تدفقات المستقبلية لها	7
1-2	مكونات نظام محاسبي مالي	24
2-2	تصنيف الأصول و القيم المصححة	37
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة صوفاكت لصناعة الأغطية والنسيج	71
2-3	دليل استخدام النظام المحاسبي المالي لمؤسسة صوفاكت	73
3-3	وثيقة محاسبية	74

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	بطاقة بيانات الأصل عند التنازل	74

قائمة المختصرات

الدلالة	الرمز
احتياجات رأس المال العامل	BFR
المخطط المحاسبي الوطني	PcN
النظام المحاسبي المالي	SCF
طريقة الأصل المحاسبي الصافي	ANCC
معامل التقادم	R
قيمة المؤسسة	VE
متوسط الربح المتوقع	B
معدل التحيين	T
فترة التحيين	I
تكلفة الأموال الخاصة	Kcp
ربح موزع في سنة 1	D1
ربح موزع في سنة 0	P0
معدل نمو ارباح موزعة	g
التكلفة الوسطية المرجحة	Cmpc
تكلفة الديون	KD
قيمة باقية للمؤسسة	Vt
نسبة السهم/العائد	PER
ربح السهم الواحد	BPA
القدرة على التمويل الذاتي	CAF
التدفق النقدي متاح	DCF
القيمة النهائية	Fn
فائض القيمة	GW
القدرة الربحية	CB
سعر الفائدة	I
القيمة الجوهرية	VS
عناصر خارج الاستغلال	AHE

مقدمة:

على اعتبار أن المحاسبة نظام معلومات يتناول الأحداث الاقتصادية، و التجارية، و معالجتها بهدف الوصول إلى قوائم مالية تفيد مستخدميها في تسيير و إدارة أعمالهم لاتخاذ القرار المناسب.

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد الذي تم إعداده بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية، الذي جاء بدوره محل المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح لا يتماشى مع متطلبات البيئة الاقتصادية ، حيث تولد النظام المحاسبي المالي عن الإصلاحات الاقتصادية ، في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ، و ظهور قوانين الإصلاحات الاقتصادية و الخوصصة ،كون الجزائر فتحت مجال للشراكة الأجنبية لضمان الصورة العادلة و الحقيقية للمؤسسة و تقديمها للمستثمرين الراغبين في شراء أسهم أو لمؤسسات التي ترغب في الاندماج كون هذا النظام يقوم بتوجيه الممارسات المحاسبية للمؤسسات.

و عند الحديث عن تقييم المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر من الممارسات المهمة و الصعبة، و ترجع هذه الأهمية إلى تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال إتباع طرق لتقييم المؤسسات الاقتصادية التي نظمها النظام المحاسبي المالي، و سهل عملية التقييم ،كما تتم اختيار و تحديد الطرق الملائمة للمؤسسة من حيث طبيعة نشاطها الصناعي، تجاري، خدماتي، و من حيث وضعيتها المالية و ذلك عن طريق تشخيصها لمعرفة نقاط القوة و الضعف لهذه المؤسسة ، و معرفة المردودية الحالية و المستقبلية و الخطر المرتبط بالمؤسسة بالإضافة إلى عامل الأهداف أو المناسبات المنتظرة من عملية التقييم (كعملية الاندماج) شركة تريد أن تندمج مع شركة أخرى من الواجب معرفة الوضعية المالية لهذه الشركة وذلك عن طريق عملية التقييم بالإضافة إلى عملية التصفية ،و الدخول للبورصة و غيرها من المناسبات و التي تنتج عنها إجراءات للتفاوض بين البائع و المشتري، حتى تنجح عملية التفاوض يجب على الخبير المعين في عملية التقييم الوقف على قيمة حقيقية.

ومن خلال هدا يمكن لنا الإجابة عن تساؤلات عديدة.

الإشكالية الرئيسية:

كيف يساعد النظام المحاسبي المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية ؟

والتساؤلات الفرعية:

-ما مدى تأثير مخطط العمل على مهمة الخبير في تحديد قيمة المؤسسة ؟ .

-هل كل طرق التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي تناسب المؤسسة الاقتصادية صوفاكت للأغطية والنسيج ؟

-ما واقع تقييم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل SCF؟.

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

يساعد النظام المحاسبي في تسهيل عملية التقييم كون القوائم المالية أصبحت ذات مصداقية ، و توضح الصورة التي تعكس حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة .

الفرضيات الفرعية:

-لمخطط العمل تأثير مباشر في أداء الخبير لمهمته في تحديد قيمة المؤسسة .

-تحديد قيمة للمؤسسة و فق العديد من العوامل تتطلب اختيار طريقة أو مجموعة من الطرق التي تناسب المؤسسة الاقتصادية صوفاكت للأغطية والنسيج.

-نموذج تقييم المؤسسة محل التربص هو مقاربة التدفقات .

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع من خلال ما يلي:

-ان موضوع تقييم المؤسسة الاقتصادية ذو أهمية بالغة في الميدان في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر .

-سعي الباحث الى توسيع الرصيد المعرفي في هذا المجال.

-الميل الشخصي للباحث حول الموضوع.

أهداف البحث:

-التعرف على المفاهيم الأساسية للقيمة و مراحل تحديدها بوضع مخطط العمل .

-تحديد مزايا النظام المحاسبي المالي و أهميته البالغة في عملية تقييم المؤسسات .

-التفرقة بين مختلف مقاربات التقييم ، و التعرف على مختلف الطرق التي يتم تطبيقها في تحديد قيمة المؤسسة بالاعتماد على الكشوفات المالية(مخرجات النظام المحاسبي المالي)

أهمية البحث :

تتمثل أهمية الموضوع في :

-تناول هذا الموضوع في مرحلة توجهات ،مما

زاد الطلب على عملية التقييم كأحد العناصر الأساسية لمعرفة وضعية المؤسسة و المحافظة على أموالها.

المنهج المتبع :

اخترنا للإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات ، المنهجين الوصفي التحليلي و دراسة الحالة حيث قمنا في الجانب النظري باستخدام المنهج الوصفي التحليلي عند تقديم لأهم المفاهيم الأساسية للقيمة والتقييم و مراحل عملية التقييم ، بالإضافة إلى عرض مقاربات التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي ،واستخلاص أهم النتائج ، و منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية المطروحة ووفق هذا المنهج تمكنا من التعرفعلى وضعية المؤسسة الاقتصادية بشكل مفصل و قد تم اختيار مؤسسة "صوفاكت للأغطية والنسيج ب تيسمسيلت"

الدراسات السابقة:

عيساوي نادية :تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري _قسنطينة_ (، 2004 _ 2005)حيث قامت الباحثة بدراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب و مشتقاته ملبنة نوميديا _ حيث عالجت الباحثة موضوع الخوصصة في الجزائر، بالإضافة إلى طرق التقييم المختلفة وقبل ذلك تطرقت إلى عملية التشخيص ، و توصلت الباحثة إلى أن نتائج التقييم قبل و بعد عملية التشخيص تراجعت منذ أن أخذنا بعين الاعتبار نتائج التشخيص حيث انعكس ذلك على مجال القيم و كنتيجة على مجال تحرك سعر التنازل الذي تقلص .

من بين الدراسات السابقة في هذا البحث ، و ذلك في حدود علم الطالب نذكرها كما يلي :

هواري سوسي: تقييم المؤسسة و دوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر ، أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر (، 2007 _ 2008)تعالج هذه الدراسة موضوع تقييم المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر مركزة أكثر على علاقتها باتخاذ القرار و توصل الباحث إلى اختيار الطريقة المثلى لعملية التقييم بالاعتماد على ما يعرف بمخطط العمل و الذي يمثل الطريقة الصحيحة والمنهجية التي تفضي إلى نتائج تقييم مقبولة، تجاهل أهمية عملية التقييم من طرف المستثمرين الماليين لعدم نضج بورصة القيم ، بالإضافة إلى أن القرارات المالية تؤثر تأثير كبير على القيمة .

علي بن الضب : دراسة تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة بالبورصة مذكرة ماجستير ، من جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، (2008-2009)تعالج هذه الدراسة عينة من المؤسسات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال سنة(2006 _ 2008) و قد توصل الباحث إلىأن متغير الهيكل المالي ، و سياسة توزيع الأرباح يؤثران و يفسران التغير في قيمة المؤسسة المدرجة بسوق الكويت.

بكاري بلخير: أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، من جامعة الجزائر ، (2009 _2010)، 3من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار، ENSEPحيث عالج الباحث مختلف مقاربات التقييم و أهميتها، حيث توصل الباحث أن الهدف الرئيسي من وراء عملية التقييم هو إعطاء قيمة مرجعية للمؤسسة على أساسها يتم التوصل إلى قيمة الإصدارللأسهم مثلا ، و أن مقاربة التدفقات تتميز ب أا أكثر مدلولية و كمال مقار نة بمقاربة الذمة المالية.

حدود الدراسة:

نحاول في هذه الدراسة أن نقف على موضوع تقييم المؤسسة في ظل SCFمن خلال جانبين ، الجانب النظري الذي يدور حول أساسيات للقيمة و التقييم بالإضافة إلى مقاربات التقييم ، مركزة على مقاربة التدفقات و ذلك في ظل النظام المحاسبي المالي ، لأجل هذا قمنا باختيار مؤسسة صوفاكت الصناعية" _تيسمسيلت_ كدراسة حالة و أجرينا عليها عملية التقييم وفق مقاربة التدفقات، لكونها من المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي ، و التي سنقوم بتحديد قيمة المؤسسة للفترة المحددة 2016/2015.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا في هذا البحث صعوبات من بينها صعوبة الحصول على مؤسسة تطبق نظام المحابي المالي الجديد SCF لإجراء دراسة ميدانية.

-التحفظ على المعلومات من طرف جل عمال المؤسسة.

-صعوبة البحث العلمي في الجانب التطبيقي والميداني بسبب الثقافة السائدة في مؤسساتنا الاقتصادية

-قلة المراجع التي تبحث بشكل معمق في موضوع رقابة التكاليف .

خطة و هيكل الدراسة :

بهدف معالجة إشكالية الموضوع، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم في ذلك مقدمة عامة و تليهم الخاتمة ، و ذلك كمايلي:

الفصل الأول : بعنوان مدخل إلى تقييم المؤسسات و الذي يتضمن مبحثين :

المبحث الأول : بعنوان أساسيات حول التقييم المتضمن استعراض لأهم مفاهيم القيمة و التقييم، و التفرقة بينها و بين السعر، بالإضافة إلى مبادئ عملية التقييم و الدوافع المؤذية لذلك.

المبحث الثاني :بعنوان مراحل عملية التقييم المتضمن استعراض أهم العناصر المكونة لمخطط العمل، حتى يتمكن الخبير من أداء مهمته على أكمل وجه، بالإضافة إلى التطرق إلى عملية تشخيص المؤسسة التي تعتبر ضرورية قبل عملية التقييم لمعرفة نقاط القوة و الضعف فيها.

الفصل الثاني : بعنوان طرق تقييم المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي و الذي يتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: بعنوان عرض النظام المحاسبي المالي، أهدافه و أهميته، بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية الضرورية لعملية التقييم ، ووثائق محاسبية أخرى .

المبحث الثاني : بعنوان مقاربات تقييم المؤسسات الاقتصادية المتضمن تقديم كل مقاربة على حدى ، مقاربة الذمة المالية و التي بدورها تضم أربعة طرق، و مقاربة التدفقات، و التي تتضمن أكثر من طريقة، بالإضافة إلى مقاربة فائض القيمة

المبحث الثالث : بعنوان واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي المتضمن متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي و صعوبات النظام المحاسبي المالي .

الفصل الثالث: إما فيما يخص الفصل الثالث محاولة تجسيد الجانب النظري ميدانيا تناولنا في هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول :تشمل على تقديم عام حول المؤسسة ,منتجاتها ووظائفها وأهدافها,دورها في النشاط الاقتصادي والتعرف على هيكلها التنظيمي

المبحث الثاني:قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي المطبقة في مؤسسة صوفاكت، حيث قمنا بتوضيح مقاربةالتدفقات في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسة.

الفصل الثالث

طرق تقييم المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام محاسبي مالي

تمهيد:

على ضوء ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين نحاول إسقاط تلك المفاهيم النظرية وتجسيدها ميدانيا، وذلك من خلال قيامنا بتربص نؤكد أو ننفي من خلاله ما توصلنا إليه في الدراسة النظرية، وقد وقع اختيارنا على المؤسسة الصناعية للأغطية والنسيج"صوفاكت" بتيسمسيلت، كدراسة حالة نظرا لخصائص معينة تتميز بها هذه المؤسسة من بينها أنها تستخدم النظام المحاسبي المالي الجديد فالتقييم لمختلف مصالحها.

و من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة كيف النظام المحاسبي المالي الجديد في تقييم هذه المؤسسة.

- **المبحث الأول**:مدخل حول مؤسسة صوفاكت.
- **المبحث الثاني :** قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي المطبقة في مؤسسة صوفاكت

المبحث الأول : مدخل حول مؤسسة صوفاكت:

نقوم من خلال هذا المبحث تقديم نظرة عامة حول مؤسسة صناعة الأغطية النسيجية تيسمسيلت SOFACT

المطلب الأول : تعريف المؤسسة

أولا :تعريف مؤسسة Sonitiex :

بعد الاستقلال و خلال الستينات أنشأت مؤسسة Sonitiex المتخصصة في الصناعات النسيجية مديريتها العامة بالجزائر العاصمة التي تشرف على جميع المؤسسات النسيجية عبر الوطن .

و في سنة 1982 وقعت الهيكلة الأولى للمؤسسة و اشتقت عنها مجموعة من المؤسسات المتخصصة نذكر من بين هذه المؤسسات :

ENADITEX: هي مؤسسة متخصصة في توزيع مواد النسيج.

CITITEX: هي مؤسسة متخصصة في الصناعة القطنية خياطة الأقمشة و غيرها .

ELATEX: هي مؤسسة متخصصة في الصناعات الصوفية .

في إطار توسيع النشاطات الصناعية عبر الوطن ، أبرمت المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية Sonitiex سنة 1983 عقد مع مؤسسة PECSTAR في بومباي بالهند لإنشاء مركب لصناعة الأغطية النسيجية و الخيط الخشن في تيسمسيلت باسم COUVEREIX و بقية أشغال هذا المشروع في طور الانجاز إلى غاية 1987 .

و لم تدم مؤسسة COUVEREIX إلا 10 سنوات ، و في نهاية سنة 1997 و بقرار رقم 02 للجمعية العامة للصندوق القابض للصناعة النسيجية قرر حل هذه المؤسسة و توزيع ممتلكاتها على المؤسسات الفرعية الجديدة و انبثقت عنها مؤسسة صوفاكتSOFACT .

ثانيا : تعريف مؤسسة صوفاكتSOFACT:

إن شركة الأغطية النسيجية تيسمسيلت صوفاكتSOFACT-SPA، شركة ذات أسهم رأس مال مليون دينار جزائري ، هي شركة فرعية منبثقة عن وحدات الإنتاج للشركة العمومية الاقتصادية COUVERTEX وذلك طبقا لقرار رقم 02 لمجلس الصندوق القابض للصناعة النسيجية المنعقد بتاريخ 09-11-1997 بمقره الاجتماعي الساكن ب22 شارع المعدومين17-05-1997 ، العناصر الجزائر ، و بدأت الأشغال فيها لأول مرة تحت هذا الاسم بتاريخ 15-03-1998.

يقدر عدد العمال الإجمالي للمؤسسة ب293 عامل و عاملة يتمتعون بكل امتيازات القطاع العام من عطل و تأمينات ...الخ .

كما أن تطور رقم الأجرة مرتبط بنسبة تطور رقم الأعمال في المؤسسة و هذا حسب السنة الواحدة

ثالثا : البطاقة التقنية للمؤسسة :

التسمية : شركة صناعة الأغطية النسيجية – شركة ذات أسهم SPA SOFACT.

- الرأس مال الاجتماعي : عند الإنشاء 1.000.000دج ب200 سهم .
- رأس المال الاجتماعي ، ابتداء من تاريخ 24-06-2000 هو 700000000دج ب1400 سهم و هذا حسب تقرير الجمعية الغير العادية للمؤسسة صوفاكت سنة 2000.

المؤسسة الأم COUVERTEXTISSEMSILT.

- تاريخ الإنشاء :15-03-1998.
- رقم السجل التجاري : 98B07002021.
- رقم الضمان الاجتماعي : 3832463057.
- المساحة الكلية : 10 هكتار و 03 آرات.
- المساحة المغطاة : 5.3 هكتار أين توجد الورشات و المخازن و المرافق الاجتماعية و الإدارة.
- الطاقة الإنتاجية السنوية : 1.000.000 غطاء و 2000 طن من الخيط الخشن إلا أن الإنتاج الحالي لا يتعدى 450.000 سنويا ، لكون المؤسسة لا تعمل إلا بفوجين عوض ثلاثة أفواج حسب ما صرح به نائب الرئيس المديرية التقنية .
- يقدر عدد العمال الإجمالي للمؤسسة ب293 عامل و عاملة يصنفون كما يلي
- الإطارات :26 عامل .
- عمال المراقبة : 56 عامل .
- عمال التنفيذ : 211 عامل .

رابعا : موقع المؤسسة :

تقع مؤسسة الأغطية النسيجية صوفاكت في شمال الشرقي لمدينة تيسمسيلت حيث تبعد عنها بحوالي 1 كلم ، و ما جعل موقعها استراتيجيا كونها تقع بالقرب من الطريق الوطني رقم 14 الذي يربط غرب البلاد بوسطها .

تتربع المؤسسة على مساحة تقدر بـ:10 هكتار و 3 آرات و تبلغ المساحة المغطاة 5.3 هكتار أين توجد الورشات ، المخازن ، المرافق الاجتماعية و الإدارة.

المطلب الثاني : منتجات و وظائف مؤسسة صوفاكت .

تختص مؤسسة صوفاكت في صناعة الأغطية النسيجية ذات نوعية جيدة لتلبي رغبات المستهلكين ، و إن نشاط أي مؤسسة يتوقف على إمكانيتها المادية و البشرية و قدرتها على توفير مصادر الدخل اللازمة لتمويل احتياجاتها ، و هكذا مؤسسة حققت اكتفاء من حيث التمويل إذ يظل مصدر دخلها هو إيرادات مبيعات منتجاتها كما أنها تستعين بمصادر خارجية للتموين كالقروض البنكية .

أولا : منتجات المؤسسة :

أ- نشاط المؤسسة : تختص المؤسسة في إنتاج و تسويق الأغطية النسيجية ، المصنوعة محليا من مادة الأكريليك المستوردة من عدة دول أهمها إسبانيا ، تركيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المكسيك و إندونيسيا .

كما تنتج المؤسسة الخيوط الغليظة ، التي تباع في الغالب في القطاع الخاص بالنسيج التقليدي ، للإشارة فإن مادة الأكريليك مشتقة من البترول و هي سهلة الاشتعال ، كما أن سعرها يتغير بتغير النفط.

تقدر الطاقة الإنتاجية للمؤسسة بمليون غطاء و 2000 طن من الخيوط الغليظة سنويا إلا أن الإنتاج الحالي للمؤسسة لا يتعدى 650 ألف غطاء سنويا ، لكون المؤسسة لا تعمل إلا بفوجين فقط عوض ثلاثة أفواج .

ب- خصائص منتجات المؤسسة :منتجات مؤسسة صوفاكت تتميز بخصائص تقنية تتمثل في الصلاحيات الطويلة ، كما أنها تهتم بتحسين نوعية منتجاتها لتلبي رغبات المستهلكين تحت شعار من أجل شتاء دافئ ، كما أنها تعتمد على إستراتيجية تكاملية بين مختلف منتجات الشركة و ذلك بهدف :

- زيادة نسبة الربح و إرضاء المستهلكين .
- الحصول على أسواق جديدة
- إرضاء الموزعين .

ت- مهام المؤسسة :

تتنوع مهام المؤسسة بين ما يلي :

- ضمان الإنتاج ، حيث تسعى المؤسسة دائما إلى تحقيق ربح و رفع نسبة الإنتاج .
- ضمان البحث حيث تسعى و التقدم ، حيث تسعى المؤسسة دائما إلى تحسين نوعية إنتاجها و خلق أنواع جديدة ، حيث تمكنت المؤسسة سنة 2000 من إنتاج نوعية جديدة من الأغطية و ذلك باستيراد أغطية نصف مجهزة من كوريا و إكمال صنعها في مؤسسة ، و حاليا هي بصدد إنتاج نوع آخر من الأغطية ، و ذلك بإدخال لمسة جديدة تدعى CAUFRAGE
- ضمان البيع و التوزيع ، حيث تقوم المؤسسة بدراسات مسبقة لتحديد كمية الطلب .

ثانيا: وظائف المؤسسة:

من بين الأهداف الرئيسية لإنشاء مؤسسة صوفاكت هو توفير متطلبات السوق الداخلية و التقليل من عبء التكاليف المرتفعة للاستيراد ، إذ أصبحت المؤسسة تمون بنسبة كبيرة السوق المحلية من الأغطية النسيجية ، نظرا لجودة منتجاتها و قدرتها الكبيرة على المنافسة .

ومن أجل تحقيق أهدافها تقوم المؤسسة بتسطير برنامج سنوي تسعى لتحقيقه بتجنيد كل الطاقات الإنتاجية و تضافر جهود كل المديريات الموجودة على مستوى المؤسسة لهذا الغرض تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف نقسمها حسب الاختصاص كما يلي :

أ- في المجال الاجتماعي :

- استغلال كل الوسائل المتوفرة على مستوى المؤسسة للمحافظة على صحة العمال و نظافة المحيط أثناء العملية الإنتاجية
- تقديم تحفيزات مالية للعمال عند تحقيقهم للإنتاج المبرمج بنسبة تفوق 20%
- توفير بعض الخدمات للعمال كالنقل ، العيادة الطبية و منحهم علاوة السنة التي تقدر 100دج بعد غلق المطعم
- منح سلفيات للعمال عند الحاجة إليها منح علاوة الخبرة المهنية **IEP**

ب- في المجال الاقتصادي و المالي :

- توفير المبالغ المالية اللازمة لشراء متطلبات الإنتاج و ضمان استمرارها

- مراقبة المخزون باستمرار خاصة قطع الغيار لمواجهة أي طارئ أو عطل قد يحدث على مستوى الآلات من شأنه أن يوقف عملية الإنتاج المتوفرة ، على صعوبة إستراد القطع
- استغلال أكبر قدر ممكن من الطاقات الإنتاجية المتوفرة إذا بلغت نسبة الاستغلال 75 %
- نسبة أجور العمال في أللآجال المحددة
- توزيع جزء من الأرباح المتحققة للعمال

المطلب الثالث:: أهداف المؤسسة ودورها في الاقتصاد الوطني:

إن مؤسسة صوفاكت تحرص على بقائها في السوق وتهدف إلى نجاح أهدافها التي تسطرها وتسعى إلى تحقيقها، وهكذا فإن مؤسسة صوفاكت وضعت أهدافها الخاصة من أجل تطويرها من جهة، وبغرض المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

أولا : أهداف المؤسسة:

لقد عرفت شركة (SOFACT) تطورا ملحوظا ، و استقرارا كبيرا ، منذ تأسيسها مقارنة بمثيلاتها من الشركات الوطنية ، لذا فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها باستمرار .

ومن بين هذه الأهداف الرئيسية لإنشاء شركة SOFACT هو توفير متطلبات السوق الداخلية من الأغطية النسيجية و التقليل من عبء التكاليف المرتفعة للاستيراد ، إذ أصبحت الشركة تمون بنسبة كبيرة السوق المحلية للأغطية النسيجية ، نظرا لجودة منتجاتها و قدرتها الكبيرة على المنافسة ومن ؟أجل تحقيق أهدافها تقوم الشركة بتسطير برنامج سنوي تسعى لتحقيقه بتجنيد كل الطاقات الإنتاجية و تضافر جهود كل مديريات الموجودة على مستوى الشركة و من بين أهداف الشركة :

أ- استعمال أحدث الوسائل و التقنيات في الإنتاج بغرض تحديث مواصفات المنتوج و زيادة الكمية لإعطاء قدرة تنافسية .

الحصول على أعلى شهادات مثل شهادة الإيزو (ISO) للجودة و النوعية .

ب- التحكم في تقنيات الإنتاج لتفادي الانحرافات .

ت- تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بغرض تطوير المؤسسة و المساهمة في الاقتصاد الوطني .

ث- المحافظة على المركب الأغطية النسيجية الذي يعتبر من الهياكل القاعدية في الصناعة النسيجية

ثانيا :دور المؤسسة في الاقتصاد الوطني :

أ- لقد ورث المؤسسة صوفاكت مديونية ضخمة عن مؤسسة الأم ، بالرغم من هذا المشكل بقيت ظروفها الإنتاجية و التجارية و التسويقية في تحسن مستمر بل أكثر من ذلك أصبحت تساهم بشكل كبير في تدعيم خزينة الدولة عن طريق الضرائب التي تدفعها بانتظام لمصلحة الضرائب.

ب- تشغل المؤسسة عدد لا بأس به من العمال إذ تساهم في امتصاص البطالة .

ت- تعتبر ولاية تيسمسيلت من الولايات النائية التي تفتقر إلى المؤسسات الاقتصادية ، لذا نجد مؤسسة صوفاكت تساهم بشكل كبير في فك العزلة عن هذه المنطقة و تحاول أن تعطي لها طابعا صناعيا إلى جانب الطابع الفلاحي الذي يطغى عليها .

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لمؤسسة صوفاكت:

اعتمدت مؤسسة صوفاكت هيكلا تنظيميا يتناسب مع طبيعة و حجم أنشطتها ، إذ يترأس هيكلها التنظيمي المدير العام الذي يشرف على قسم المنازعات القضائية و أمانة مجلس إدارة المؤسسة و على مصلحة الأمن الوقائي كما يقوم بعملية المراقبة و التنسيق بين مختلف المديريات المكونة للمؤسسة و المتمثلة في :

- المديرية التقنية .
- مديرية الموارد البشرية
- مديرية التجارة و التسويق
- مديرية المالية و المحاسبة

لقد تم انجاز مشروع إعادة تنظيم الهيكل العام للمؤسسة من قبل المركز الوطني للصناعة الجلدية و النسيجية بولاية بومرداس و الملحق رقم (02) إعادة تنظيم الهيكل العام لمؤسسة صوفاكت ، و لكن لم يتم العمل به نظرا لعدم تماشيه مع طبيعة نشاط المؤسسة ، كما أن مسيروها فضلوا الإبقاء على الهيكل التنظيمي السابق و يتمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة صوفاكت كما يلي :

أولا : القسم الإداري و المالي للمؤسسة :

يعد القسم و الإداري و المالي من أهم الأقسام الموجودة على مستوى المؤسسة ، بالنظر إلى كثرة المهام الموكلة إليه ، فهو المسؤول الأول على تسيير المؤسسة و الضامن الأساسي لنجاحها أو فشلها.

أ- المديرية العامة و مجلس الإدارة :

يوجد على رأس مؤسسة صوفاكت الرئيس المدير العام ، و هو شخصيا يقوم بوظيفتين معا و هما تسيير الشؤون المالية و الإدارية للمؤسسة و هذا بإشرافه مباشرة على المديرية العامة ، و ترأس مجلس الإدارة عند اجتماعه و هذا حسب ما جاء في القانون التأسيسي للمؤسسة .

1-المديرية العامة :

يترأسها المدير العام ، و هو المسير الرئيسي الأول للمؤسسة ، توجد تحت سلطته مختلف الهيئات الإدارية .

2-مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من أعضاء استشمارين يلجأ إليهم مسير المؤسسة كلما ادعت الضرورة إلى ذلك ، حيث يطرح عليهم جدول أعمال مسطر مسبقا بجلسة تنعقد باستدعاء المسير بالمقر الاجتماعي للمؤسسة .

3- **أمانة مجلس الإدارة** : تقوم بالاتصال مع رئيس مجلس الإدارة و مختلف الهيئات الإدارية و ذلك لتحضير ملف الجلسة المراد انعقادها ، لذلك فهي تقوم بجمع الوثائق اللازمة التي تحضرها كل هيئة حسب اختصاصها للتحاور في الجلسة ، كما تقوم بعدة إجراءات أخرى .

أ- المديرية المالية و المحاسبة :

تعتبر المديرية المالية و المحاسبة أحد أهم الركائز التي تقوم عليها المؤسسة ، فهي المسؤولة عن تقييم نشاطها كما أنها تسهر على تسجيل و مراقبة كل العمليات الحسابية و المالية التي تقوم بها المؤسسة بالنسبة لهذه المديرية فإن المصلحة الوحيدة التي لها وجود فعلى هي مصلحة المحاسبة العامة أما مصلحة المالية و مصلحة المحاسبة التحليلية فوجودها بالاسم فقط رغم الدور المهم الذي أصبحت تقوم به في دراسات و تحليل نشاطات المؤسسة

ثانيا : دراسة القسم الإنتاجي و التجاري للمؤسسة :

يضم هذا القسم مديريتين نشاطهما متكامل هما المديرية التقنية و مديرية التسويق و التجارة.

أ- المديرية التقنية :

إن المصلحة التقنية تشرف على مراقبة سير العملية الإنتاجية و تنقسم إلى عدة مديريات :

1- **المديرية الفرعية للتموين** : يعمل بهذه المديرية 15 عامل منهم المدير الفرعي و رئيس مصلحتين ، تتفرع هذه المديرية بدورها إلى مصلحتين هما :

- مصلحة الشراء
- مصلحة تسيير المخزون

2- **المديرية الفرعية للصيانة** : يعمل بها 62 عامل منهم رئيس المديرية الفرعية و 5 رؤساء مصالح ، تلعب هذه المديرية دورا لا غنى عنه في النشاط اليومي للمؤسسة إذ تقوم بتصليح أي مشكل من شأنه أن يعيق العملية الإنتاجية ، كما أنها تبدي رأيها فيما يخص تجديد المعدات القديمة و اقتناء الآلات الجديدة ، و تشمل على عدة مصالح مكتب الدراسات ، مصلحة الصيانة ، مصلحة الكهرباء ، مصلحة التصنيع ، مصلحة معالجة المياه ، مصلحة البرمجة ، مصلحة مراقبة الجودة و النوعية ، المخبر الكيميائي ، المخبر الفيزيائي ، الورشات).ر

ب- مديرية التسويق و التجارة :

يأتي دور هذه المديرية بعد آخر مرحلة من الإنتاج أي الإتقان و التغليف ، و هي تنقسم إلى مديريتين فرعيتين هما المديرية الفرعية للتسويق و المديرية الفرعية للتجارة .

1- **المديرية الفرعية للتسويق** : إن الدور الأساسي لهذه هو بيع المنتوجات بمختلف الوسائل ، ومن أجل ذلك انتهجت المؤسسة سياسة اقتصادية تسمح لها بايجاد منافذ لمنتجاتها واكتساح السوق ، لذا تبنت عدة طرق للوصول إلى هدفها المنشود و هي :

- المشاركة في المساهمات المختلفة
- البيع بالتقسيط للجامعات المحلي
- البيع بالجملة للخواص و للمؤسسة

2- **المديرية الفرعية للتجارة :**

هي مسؤول عن تسيير مخزونات المنتوج النهائي ،كما تقوم بإجراءات البيع و إنهاء المعاملات مع الزبائن ، اذ تتعامل مع عدة فئات من العملاء منهم الجامعات ، الثانويات ومختلف القطاعات العمومية إضافة إلى الخواص سواء كانوا متقاعدين أو جدد و هذا حسب تصريح المدير الفرعي للتجارة .

ثالثا : مديرية الموارد البشرية :

إن تطور المؤسسات الاقتصادية يتوقف على كفاءات العمال التي تشغله ، لذا نجدها تحرص على تطوينهم باستمرار للرفع من خبراتهم المهنية و تحسينها ، و تعد مديرية الموارد البشرية مسؤولية عن متابعدة النشاطات اليومية للمؤسسة ، إذ تطلع عليها هذه المديرية لمهام جد كثيفة و معقدة نظرا لعدد كبير الذي تتعامل معهم ، و هي تقوم بتسيير ملفات العمال و توفر مجموعة من الدفاتر و السجلات الرسمية الذي يلتزم بها المستخدمون و من بين هذه السجلات (سجل الأجور، سجل حوادث العمل ، سجل العطل مدفوعة الأجر...الخ).

و على العموم فإن مديرية تسيير الموارد البشرية تهتم بوضع سياسة لتسيير الموارد البشرية الملائمة مع السياق الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسة مع احترام القوانين .

الشكل رقم3-1

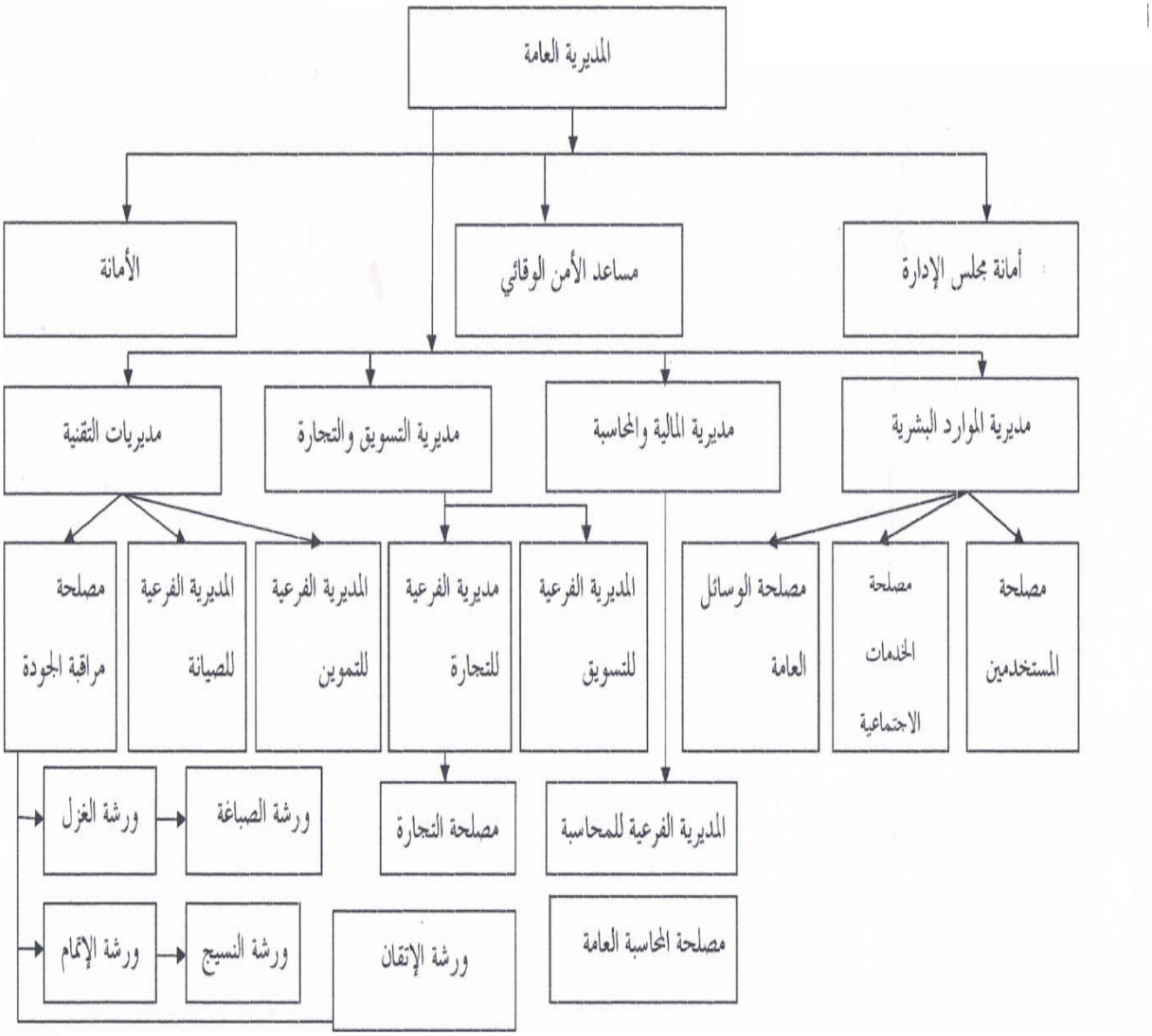

الهيكل التنظيمي لمؤسسة صوفاكت لصناعة الأغطية والنسيج

2- المبحث الثاني:تقييم مستوى تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي في مؤسسة صوفاكت:

المطلب الأول : قواعد التسجيل المحاسبي في المؤسسة

2-1التثبيتات:

لم يتم اجراء أي إعادة تقييم أو أي خسارة تدني القيمة لأي أصل من الأصول، حيث لم تقيم التثبيتات بطريقة القيمة العادلة لصعوبة التطبيق بسبب عدم وجود خبير تقييم سواءاكان داخل المركب أو خارجه، خاصة العناصر المفككة المتأتية من التثبيتات التي تفتقد وجود خبير تقييم لها وهذا مايصعب الأمر أكثر، وكذلك هاجس التكلفة الباهضةاو ال الناجمة الضرائب عن التقييم

توجد تثبيتات معنوية تتمثل في برمجيات الإعلام الآلي الخاصة بعملية التسجيل المحاسبي

EGC(Progiciel De Gestion Comptable Et Financier Au Normes SCF)؛

.لا توجد تثبيتات مالية، حسب ما أفادنا به المسؤول عن دائرة المالية والمحاسبة –

2-2- الإهتــلاكات:

يعتمد على طريقة الاهتلاك الخطي الثابت لسهولة حسابها فلم يتم استبدالها أو تعديلها بطرق اهتلاك أخرى

2-3 التنازل على التثبيتات:هناك نوعان من التنازل :

2-3-1 حسابات الارتباط بين الوحدات:

يتم تسجيل في ح/ 1812العمليات الخاصة بالتنازل عن التثبيتات بين الوحدات، ويكون مدينا خلال عملية التنازل بين الوحدات بالقيمة المحاسبية الصافية مع قيمة اهتلاك ذلك الأصل المتنازل عنه ويقابله في الجانب الدائن القيمة الاجمالية للأصل المتنازل عنه، وذلك استنادا بدليل الاستخدام الخاص بالمجمع مع ابراز كشف التنازل التالي:

الشكل رقم(3-2):كشف التنازل عن التثبيتات

الجزائرية للمنسوجات – TEXALG– وحدة:			في تاريخ: .....
كشف التمرير المحاسبي بين الوحدات الرقم:			التنازل عن التثبيتات
الشركة المتنازل لها:			
رقم الحساب:	.....	الترميز:	.....
البيان:	.....		
تاريخ الاقتناء :	.....	القيمة الإجمالية:	.....
معدل الإهتلاك:	.....		
الاهتلاك المتراكم:	.....		
القيمة الصافية:	.....		
الشركة المتنازلة:	الشركة المتنازل لها:		

المصدر: دليل استخدام النظام المحاسبي المالي لمؤسسة صوفاكت

2-3-2 الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات:

يسجل في هذا الحساب)ح/ 462200العمليات الخاصة بالتنازل عن التثبيتات عن طريق البيع، ويكون مدينا خلال عملية التنازل بقيمة البيع مع قيمة اهتلاك ذلك الأصل المتنازل عنه ويقابله في الجانب الدائن القيمة الإجمالية للأصل المتنا زل عنه، وفي حالة تحقيق ربح ناتج عن الفرق بين سعر البيع ا ولقيمة المحاسبية للأصل فإنه يسجل دائنا في ح/ 75 ، في حين إذا سجل المركب خسارة ناتجة عن الفرق بين سعر البيع ا ولقيمة المحاسبية للأصل فإنه يسجل مدينا في ح/ 65 .

غالبا ما يكون التنازل عن التثبيتات لدى الم ركب عبارة عن عملية بيع في المزاد، ويتضح ذلك من خلال المثال التالي

الجدول رقم (01): بطاقة بيانات الأصل عند التنازل

رقم الحساب		213510067		المجموع
البيان		مؤسسة صوفاكت		
الحساب	الأصل	213510		
	الاهتلاك	281351		
	مخصصات المؤونة	681135		
قيمة البيع :				745.000,00
حالة الأصل	الترميز	EPU. EAUX		
القيمة الإجمالية 2016/01/01		1.456.801,20		1.456.801,20
الاهتلاكات 2015/12/31		971.200,80		971.200,80

وثيقة محاسبية

التسجيل المحاسبي لعملية التنازل

التاريخ	الحساب	البيان	مدين	دائن
2016-05-25	281351	ح/اه اهتلاك مؤسسة صوفاكت	971.200,80	
	462200	ح/الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات العينية	745.000,00	
	213510	ح/م مؤسسة صوفاكت		1.456.801,20
	752200	ح/فائض قيمة عن خروج التثبيتات العينية		259.399,60
المجموع			1.716.200,80	1.716.200,80

تتمثل في مواد أولية ومواد قابلة للاستهلاك ومنتوجات نصف مصنعة وتامة الصنع، في حين يتم الاعتماد على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة للوحدة CUMP لتقييم المخزون منذ الانطلاق إلى سنة الدراسة 2016 وذلك باعتبارها أفضل طريقة حسب تصريح المحاسب لتقييم المخزون لأن ما يخزن يتم استهلاكه في مدة لا تتجاوز الأسبوع.

2-5- مصاريف البحث والتطوير:

لا توجد مصاريف بحث وتطوير مسجلة في القوائم المالية، كما لم تقم المؤسسة بد ارسات وأبحاث تستدعي تسجيل مصارف البحث والتطوير.

2-6-فارق الشراء (good will):

لم تظهر مبالغ تشير إلى فارق الشراء في السنوات محل الدراسة

2-7- الإعانات:

حين تقوم الدولة بمنح إعانات للمجمع يقوم هذا الأخير بدوره بتوزيعها على الوحدات، فتسجلها دائنا ضمن ح/ 74 إعانات الاستغلال ويقابله حساب النقديات مدينا وذلك تماشيا مع توضيحات دليل الاستخدام المقدم من طرف المجمع

2-8- مؤونات المخاطر والأعباء:

يسجل ضمن هذا الحساب المؤونات الناجمة عن الديون المتراكمة للزبائن المشكوك فيهم ويتم ترحيلها من سنة إلى أخرى مع إمكانية التعديل عليها

يتم تكوين مؤونة على خسائر القيمة عن الزبائن في ح/ 685 مدينا وح/ 491 دائنا بمبلغ الديون المتراكمة وفي حالة استرجاع كلي أو جزئي للخسائر يسجل ح/ 491 مدينا ويقابله ح/ 785 دائنا بمبلغ الاسترجاع، كما هو موضح في دليل الاستخدام المرسل من المجمع

مثال عن التسجيل المحاسبي لتكوين مؤونة على خسائر قيمة عن الزبائن لسنة 2013* :

التاريخ	الحساب	البيان	مدين	دائن
2013/06/30	685400	ح/مخصصات على خسائر القيمة عن الزبائن	17.502.421.67	
	491700	ح/خسائر القيمة عن الزبائن		17.502.421.67
المجموع			17.502.421.67	17.502.421.67

المطلب الثاني :التقييم المحاسبي في المؤسسة

1-منافع المستخدمين:

تمت معالجة لمنافع المستخدمين والمتمثلة في منح الخروج إلى التقاعد (IDR) :باعتماد المعطيات التالية

2-فرضيات ديموغرافية:

*نسبة الوفيات: % 0,451

احتمال بقاء الموظف على قيد الحياة = 100 %- نسبة الوفيات

= 100%- 0,451%.

= 99,549%.

؛% نسبة خروج العمال: 1

أي أن احتمال بقاء العمال في المؤسسة هو 99 %.

سن التقاعد: محدد ب 60 سنة للرجال و 55 سنة للنساء

2-1فرضيات مالية:

*نسبة تطور الأجور: تم تحديدها من طرف المركب بنسبة 4.5%

معدل التحيين: 3* %.

المنافع الممنوحة للموظف مقابل كل سنة خدمة*

يقوم المركب بحساب الأشهر المكتسبة كما يلي

*أجرة شهر لكل 5 سنوات

يتم اعتماد العملية التالية لحساب منح التقاعد

منح تقاعد العامل الواحد= (أجر المنصب × الأشهر المكتسبة) × (1 + نسبة تطور الأجور)$^{\text{السنوات المتبقية}}$×احتمال البقاء في المؤسسة×احتمال البقاء على قيد الحياة×(1+معدل التحيين)$^{-\text{ السنوات المتبقية}}$

- SP : أجر المنصب
- AS : الزيادة في الأجور =(1 + نسبة تطور الأجور) السنوات المتبقية
- MA : الأشهر المكتسبة

- PP : احتمال البقاء في المؤسسة=(1- نسبة خروج العمال)

- PS : احتمال البقاء على قيد الحياة =(1- نسبة الوفيات)

- ACتحيين الحقوق المكتسبة =(1+ معدل التحيين)- السنوات المتبقي

مثال توضيحي عن كيفية حساب الت ا زم منح التقاعد لأحد عمال المؤسسة

- تاريخ الميلاد: 1965/04/07	**- السنوات المتبقية: 9 سنوات.**
- تاريخ الدخول :1989/05/17.	**- السن الحالي: 51 سنة.**
- الراتب الشهري :58.074,91 دج.	**- الخبرة المهنية: 27 سنة.**
- الراتب السنوي: 696.898,92 دج.	**- الأشهر المكتسبة: 5 أشهر.**

Prime de retraite = SP X AS X MA X PP X PS XAc

Prime de retraite= 58074,91X(1+0,045)9X5X(1-0,01)X(1-0,00451)X(1+0,03)-9=325.943,43

بعد حساب منح التقاعد لكل عمال مؤسسة سوفاكت كما سلف الذكر والتي قدرت ب:

26.832.795,43

يتم تسجيل مبلغ الفرق بين مؤونة سنتي 2016 و 2015 ضمن ح/ 68 والمقدر ب : 2.186.728,58 .

26.832.795,43(2016)-24.672.439,94 (2015)= 2.160.355,49

4-ضرائب الدخل:

اعتمادا على القوائم المالية وتصريحات المحاسب، تم تسجيل الضرائب المؤجلة على الأصول

وتتمثل في:

* مؤونة منح التقاعد حسب نظام الخدمات المحددة

* منح العطل مدفوعة الأجر

كانت المبالغ المالية المحصل عليها من وثائق المؤسسة كالتالي

*أصول الضرائب المؤجلة عن التأزم اتمنح التقاعد هي: 4.930.889,69 مقسمة كما يلي:

التزامات منح التقاعد قبل سنة 2016 هي: 4.520.422,15

أصول الضرائب المؤجلة عن التأزمات تمنح التقاعد لسنة 2016 هي

2.160.355,49 X 19% 410.467,54

أصول الضريبة المؤجلة للعطل المدفوعة الأجر لسنة 2016* : 2.040.446,23

+2.04044623ومنه 6.971.335,92=4.930.889,69 وهو المبلغ المعترف بع في ميزانية الأصول لسنة 2016 .

القيد المحاسبي لالتزامات منح التعاقد لسنة 2016 مع الضرائب الأصول المؤجلة الناتجة عنه:

التاريخ	الحساب	البيان	مدين	دائن
2016-12-31	686100	ح/مخصصات مؤونة I.D.R	2.160.355,49	
	153000	ح/المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة		2.160.355,49
	133000	ح/ الضرائب المؤجلة على الأصول	410.467,54	
	692000	ح/ فرض الضرائب المؤجلة على الأصول		410.467,54
المجموع			2.570.823,03	2.570.823,03

التسجيل المحاسبي لأصول الضرائب المؤجلة للعطل مدفوعة الأجر لسنة 2016 كما يلي:

التاريخ	الحساب	البيان	مدين	دائن
-12-31	6310510	ح/مخصصات الإجازة السنوية	10.739.190,68	
2016	4281000	ح/المستخدمون – عطل مدفوعة الأجر للمستخدمين		10.739.190,68
	1330000	ح/ الضرائب المؤجلة على الأصول	2.040.446,23	
	6920000	ح/ فرض الضرائب المؤجلة على الأصول		2.040.446,23
المجموع			12.779.636,91	12.779.636,91

3-القوائم المالية:

القوائم المالية التي قمنا بالاطلاع عليها المعدة حسب النظام المحاسبي المالي كانت لسنة2012 إلى غاية 2016

الإفصاحات اللازمة، كما تمت ملاحظة عدم تحكم المحاسبين في برمجيات المعلومات ما أعطى قوائم مالية لا تقدم فبالنسبة لسنة 2012 تم إدماج حساب الضرائب المؤجلة –أصول– ضمن التثبيتات

المالية وهو ما تبينه المبالغ، حيث تم دمج كل من مبالغ ح/ 26 ، ح 27 وح/ 29 ومبلغ حساب االضرائب المؤجلة أصول ح/ 133 ضمن مجموع التثبيتات المالية

من خلال ما تم يتضح لنا أن المؤسسة انطلقت في تطبيق النظام المحاسبي المالي عام 2012

، وقد اقتصرت اجراءات الانتقال على إعادة ترتيب عناصر القوائم / مخالفة بذلك نص قانون 1107 المالية وتغيير مدونة الحسابات.

لم يتم تقييم عناصر الأصول بالقيمة العادلة بسبب غياب سوق التقييم وكذا التكلفة الباهضة جبائيا

في حين تقوم المؤسسة بتقييم أصولها بالتكلفة التاريخية مطروحا منها الاهتلاكات المتراكمة

وخسائر القيمة، وقد اعتمدت على طريقة الإهتلاك الخطي متوافقة بذلك مع النظام المحاسبي المالي

أما في ما يخص عملية التنازل عن التثبيتات فيستخدم التنازل بين الوحدات والتنازل عن

طريق البيع وذلك بالاستعانة بدليل استخدام خاص بالمجمع في عملية التسجيل المحاسبي بم يتوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي

أثناء عملية تقييم المخزون تستخدم المؤسسة التكلفة الوسطية المرجحة – CUMPحيث أن هذه ،

أسبوع، في حين لا الطريقة هي المثلى لتقييم مخزون المواد الأولية نظرا لعدم تراكمه واستهلاكه في مدة لا تتجاوز بالنسبة لوحدات الانتاج تختلف من فترة تعتبر أحسن طريقة لتقييم مخزون المنتجات تامة الصنع)تكلفة الإنتاج لأخرى(لتراكمها في المخزن بسبب سوء التسويق؛

حساب الضرائب المؤجلة على الأصول تم دمج قيمته ضمن مجموع التثبيتات المالية في جانب أصول الميزانية – دون احترام لمبدأ الإفصاح

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة تم الوقوف عند واقع تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر من خلال إجراء دارسة على مؤسسة سوفاكت بولاية تيسمسيلت ، و أهم ما خلصت إليه الدراسة هو أن واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي مازال بعيدا رغم مرور 8 سنوات عن تطبيقه، ويرجع ذلك إلى عدم استعداد المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى هشاشة المؤسسة من الناحية المالية ما جعلها غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات عرض الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي.

خاتمـة

حاولنا من خلال تناول موضوع تقييم المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول دور النظام المحاسبي المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية. والتي قمنا بدراستها ميدانيا في مؤسسة الصيانة الصناعية (صوفاكت)، من خلال تناول ثلاث فصول وانطلاقا من الفرضيات ومختلف الأدوات الموجودة في المقدمة استعرضنا في الجانب النظري مختلف المفاهيم الخاصة بالقيمة والتقييم، وكذلك أسباب ودوافع عملية التقييم ومراحل نجاح هذه الأخيرة، إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي، مفهومه، مبادئه، والقوائم المالية التي تسهل عملية تطبيق طرق تقييم المؤسسات الاقتصادية،كما تناولنا مقار بات التقييم، مقاربة الذمة المالية التي تعتمد على الميزانية، ومقاربة التدفقات التي تعتمد على جدول حسابات النتائج، والمقاربة المركبة أو المختلطة (مقاربة فائض القيمة).

النتائج:

***نتائجاختبارالفرضيات**

نستخلص من خلال هذه الدراسة مجموعة من النتائج نعرفها فيما يلي:

– نجاح عملية التقييم يرتبط أيضا بكفاءة الخبير من خلال المراحل التي يتبعها –مخطط العمل– وبالتالي الفرضية الأولى قد نصت على ذلك.

– طرق التقييم تقوم على محددات، أي أن قبل اختيار أي طريقة للتقييم لا بد من توفر المعلومات حول تلك الطريقة، وكذلك من خلال تشخيص وضعية المؤسسة، وبالتالي الفرضية الثانية قد تحققت.

– تعتبر مقاربة التدفقات مقاربة ديناميكية، كونها تأخذ بعين الاعتبار التدفقات المستقبلية مقارنة بطريقة الذمة المالية الأمر الذي أدى إلى اتخاذ مقاربة التدفقات كدراسة حالة في هذه المذكرة، بالرغم من أن المؤسسة لا تقوم بإعادة وتصحيح أصولها، وصعوبة تطبيق طرق هذه المقاربة من خلال نقص المعطيات المتعلقة بالسوق المالية والبنوك .

***نتائج عامة:**

– إن نظرية تقييم المؤسسات تقع بين النظرية المحاسبية والنظرية المالية، فمقاربة الذمة المالية تندرج إلى النظرية المحاسبية (طرق تقييم المحاسبية)، و مقاربة التدفقات تندرج ضمن النظرية المالية (طرق تقييم مالية).

– النظام المحاسبي المالي يوفر للمقيم (الخبير) معلومات أكثر مصداقية من خلال القوائم المالية التي تساعده في الوصول إلى قيمة تعبر عن حقيقة المؤسسة (أقرب إلى الواقع).

– مقاربة الذمة المالية مقاربة ساكنة كونها لا تأخذ في الحسبان التدفقات المستقبلية للمؤسسة، ولا تستطيع المؤسسة تطبيقها في حالة استمرارية الاستغلال، كونها لا يمكن التفاوض من خلالها.

– يمكن تطبيق مقاربة الذمة المالية في حالة التصفية.

– قيمة المؤسسة تعبر عن قيمة مرجعية (ليست دقيقة) لذلك تقوم بتطبيق مقاربة (قيمة أقرب للواقع).

التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة قمنا بطرح الاقتراحات التالية:

– يجب تكوين وتأهيل الإطارات علميا وعمليا في مجال المحاسبة والمالية من طرف خبراء مختصين للقيام بعملية التقييم.

– تعدد الطرق المطبقة في تقييم المؤسسات يقلل من الأخطاء ويخلق مجال للقيم.و هذا ما لم نستطيع تطبيقه في الجانب الميداني .

– من أحسن الطرق في مقاربة التدفقات هي طريقة التدفق النقدي المتاح(DCF) ، كونها تأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المستقبلة .

– ضرورة على برمجة الندوات و الملتقيات الدولية للاستفادة من خبرات عربية و أجنبية حول تجربتهم في تقييم المؤسسات .

– تطبيق أكثر من مقاربة للتقييم يعطي قيم مختلفة، يجعل المؤسسة تدخل في التفاوض بعدة قيم يجعل

مركزها قوي .

أفاق البحث :

تناولت هذه المذكرة موضوع تقييم المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي، مركزة على مقاربة التدفقات في الجانب التطبيقي .

ولهذا نقترح جملة من المواضيع التي يمكن تناولها مستقبلا و التي نرى أنها تكمل البحث :

- أهمية تقييم المؤسسات المدرجة في البورصة .

- تقييم المؤسسات من منظور الخيارات .

- أثر جودة المعلومة المالية على قيمة المؤسسة .

خاتمة

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا–الكتب:

1-إلياس بن ساسي،يوسف قريشي،التسيير المالي الإدارة المالية(،دروس وتطبيقات،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والطباعة،الأردن،عمان،2006

2-أمين السيد أحمد لطفي،إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 105-104

3-سامي مُحَّد الوقاد،نظرية المحاسبة،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.2011.

4-سليمان مصطفى الدلاهمة،مبادئ وأساسيات علم المحاسبة،الطبعة الأولى،الوراق للنشر و التوزيع،عمان،الأردن، 2008.

5-شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبق المعايير المحاسبة الدولية،الجزء الأول،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، . 2008.

6-طارق عبد العالي حماد،التقييم وإعادة هيكلة الشركات –تحديد قيمة المنشأة-،الدار الجامعية الإسكندرية، . 2008.

7-عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي المخطط المحاسبي الجديد،دار النشر جيطلي،برج بوعريريج، 2009.

8-عبد الستار الكبسيي،الشامل في مبادئ المحاسبة، الجزء الأول والثاني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

9-عدنان تايه النعيمي،أرشد فؤاد الميمي،التحليل والتخطيط المالي-إتجاهات معاصرة- ، الطبعة العربية،دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008

10-مُحَّد صالح الحناوي، جلال إبراهيم ،الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرار،الدار الجامعية، الإسكندرية،ص20.

مُحَّد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول والثاني، طبعة الرابعة، دار وائل للنشر و التوزيع عمان .2007.

12-هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IFRS IAS طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، بنعكنون الجزائر، 2010-2009

ثانيا – رسائل الدكتوراه:

13-بكاري بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة للمؤسسات قطاع في المحروقات الجزائر، أطروحة دكتوراه،جامعةالجزائر3 . 2009 -2010،

14-سفيان بلقاسم، النظام المحاسبي المالي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2010/2009، ص260-261.

15-هواري سويسي،تقييم المؤسسة ودور هفي إتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر، 2007-2008.

ثالثا – رسائل الماجستير

16-سمية فضيلي، واقع تطبيق نظام المحاسبي المالي في مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماجستر، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014،ص91.

17-دشاش أم الخير،متطلبات نجاح تطبيق النظام محاسبي المالي في ظل البيئة جزائرية، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010.

18-قمو حسمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012/2011.

19-علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية مدرجة بالبورصة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

20-عبد القادر روتال، التوجه الجديد نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006،ص 114.

21-عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماجستر، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص74-75.

22-عيساوينادية،تقييمالمؤسسةفيإطارالخوصصة،رسالةماجستير،جامعةمنتوري فسنطينة،. 2005

23-كيمو شبلال،التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف ،2011/2010.

رابعا – مجلات وملتقايات:

24-أوسرير منور، مجبر مُحَّد، دراسة تفصيلية لعناصر حسابات النتائج، ملتقى دولي حول النظام محاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولي للمحاسبة والمعايير دولي للمراجعة، جامعة سعد حلب البليدة، يومي 12-14ديسمبر

25-الزين منصوري، متطلبات تطبيق معايير المحاسبية الدولية في الجزائر، ملتقى الدولي الأول حول في ظل النظام المحاسبي nscfالمعايير، تجارب تطبيقات وأفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي، ص10

26-بكاري بلخير،أهمية مقاربة التدفقات في تقييم المؤسسة دراسة تطبيقية لاحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات،مجلة الباحث عدد، 10جامعةورقله، 2012.

27-بنرجم مُحَّد خميسي، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام محاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير محاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة يومي 13 -14أكتوبر .2010

28-بورنان إبراهيم مخلوف الطاهر، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية دولية، ملتقي دولي حول نظام محاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة يومي 13-14ديسمبر ". 2011

29-روابحي عبد الناصر، أهمية تقييم المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية علوم التسيير، عدد 6.

30-غزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبية الدولية، ملتقى دولي حول النظام محاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب .البليدة، يومي 12-14ديسمبر

31-صديقي مسعود، صديقي فؤاد،انعكاس النظام المحاسبي الماليScfعلى سياسة افصاح في الجزائر،ملتقى الوطني حول واقع أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في .الجزائر،جامعة الوادي يومي 05 -06ماي

32-كمال رزيق، هزرشي طارق،رابح مختار،النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبة التطبيق من وجهة نظر عينة من المحافظي المحسابات، ملتقي دولي حول النظام محاسبي مالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة يومي ديسمبر13-14. 2011.

33-مُحَّد راتول، عبد الله بن صالح، أهمية تطبيق معايير التعليم في تطوير المنهجية المحاسبية في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة المحاسبة، المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة ، يومي 04-05 ديسمبر2012، ص08.

34-مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبة في اقتصاد غير مؤهل،ملتقى دولي حول نظام محاسبي المالي الجديد في ظل معايير محاسبية دولية، تجارب، تطبيقات، أفاق، جامعة الوادي، يومي 17-18جانفي . 2010

35-ناصر مراد، الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلي المخطط المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبةو المعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة،يومي 13 -14ديسمبر .2011

36-هواري السويسي، أهمية تقييم المؤسسات في اتخاذ قرار استثماري، مجلة الباحث، عدد5، جامعة ورقلة، 2006.

خامسا – الجرائد الرسمية:

37-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47القانون 11 - 07المؤرخ في 15ذي القعدة الموافق ل 25 نوفمبر 2007 يتضمن نظام محاسبي مالي1428

38-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 19المؤرخ في 28ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ 25مارس. 2009

39-المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 2011/01/27، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية الصادرة في:2011/02/02، العدد 07ص5.

خامسا – المواقع الإلكترونية:

40-بكاري بلخير، إشكالية تقييم المؤسسات البترولية، من الموقع الالكتروني:

www.kantahji.com/media/2697/159632pdf

41-بكاريبلخير،النظاماالمحاسبيالمالي،وتقييموفقطريقةالأصلالمحاسبيالصافيالمصحح،من

الموقع الالكتروني:manifest.univ.ourgla.dz/document/archif/pdf

42- httpsm//arxribd.com

43- www.alg17.com -

44- forum,univbiskry.net/index.php ?topir

المراجع باللغة الأجنبية سادسا :

45- Caroline selmer , toute la fonction finance, dunod, paris 2006

46- Hurbert de la brusllerie , analyse financière (information financièrediagnostic et évaluation), 4eme édition, dunod, paris, 2010

47- FodilAdjaoud ,Narjesse Boubakri, finance d'entreprise (évaluation etgestion) cheneliere éducation, canada,2008

48- Jean barreau, jacueline , Gestion financière (Manuel Application) , la

14 édition ,Dunod, paris 2005.

50- Patrice vizzavona, évaluation des entreprises،(cours et études de cas

corrigés), 2006